حاكم ومعارضة

لا نزال نعيش ما قبل المبادرة، وحالة (الحزب الحاكم والمعارضة)،

حيث يؤكد عدد من المراقبين أن بعض الاحزاب والقوى السياسية لا تزال تتعامل مع الوضع بأسلوب يتناقض مع مبدأ التوافق الذي جرى الانتهاء إليه بناء على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وعلى القرار الأممي٢٠١٤ م، بما لا يخدم عملية التصالح..

لافتين إلى أن التوجهات الحاصلة التي لا تتعامل على هذا الأساس إنما تُبقي من حالة التوتر ماثلة وتهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي.

ويرى المراقبون أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وفرت لنا خارطة طريق يفترض الالتزام بما فيها والكف عن ممارسة كل ما يعكر حالة التصالح..

محذرين من هبة شعبية قد تقلب الموازين، وحينها سيجد هؤلاء بأنه كان عليهم التفكير في ما يعمل على المضي لتحقيق مصالح الناس لا تأجيج الواقع بمعوقات.

على أثر حالة التوتر يعود الواقع إلى مربع الخوف على المستقبل، ويزيد تخلف الخدمات بعد أن استقرت عند مستوى من هذا التخلف.

وجهات النظر تحاول إيضاح أن ثمة ممارسات من هذا الطرف أو ذاك هي من تتسبب في هذا التردي والإبقاء على الأزمة.. والمهم ليس ماهية هذا التصرف أو الممارسة أو من يقوم بها المهم اليوم احترام الناس وحقوقهم في العيش بسلام وربما صرخة واحدة منهم ستؤلب المجتمع الدولي على هؤلاء الساسة الذين لا يريدون أن يدركوا خطورة استمرار مثل هذه الممارسات.

مع خلاف بدأ مبكرا

الإعلان عن كتلة «التضامن والأحرار»

أكد النائب محمد مقبل الحميري رئيس كتلة «التضامن والأحرار» المشكّلة أخيرا أن الكتلة ستمثل «قوة سياسية فاعلة في البرلمان اليمني وسيلعبون دوراً فاعلاً في المشهد السياسي».

وقال في تصريح صحفي: «ستعمل الكتلة الجديدة مع القوى الوطنية كافة، على مساعدة الرئيس وحكومة الوفاق وأطراف العمل السياسي على المضي قدماً في تنفيذ المبادرة الخليجية لنقل السلطة في اليمن».. مشيرا إلى أن هدف إعلان الكتلة هو إيجاد صوت مسموع للمستقلين والمستقيلين وتشكيل قوة قرار وضغط داخل البرلمان، دون أي تحيز سياسي يذكر، حسب قوله.

وكان أكثر من) ٣٠ (برلمانياً مستقلاً أعلنوا الأربعاء في صنعاء عن تأسيس كتلة برلمانية مستقلة جديدة تحت اسم «كتلة التضامن والأحرار»، وتضم نواباً محسوبين على مجلس التضامن الوطني ومنشقين عن حزب المؤتمر.

الناطق الرسمي باسم الكتلة الدكتور علي محمد المخلافي أوضح بأن الهدف من تشكيل الكتلة هو تطوير العمل النيابي وإيجاد توازن فاعل بين أعضاء مجلس النواب المستقلين وبين باقي الكتل الحزبية الموجودة داخل البرلمان.. كما يأتي تشكيلها استشعاراً منهم

الحميري

عبده بشر

بضرورة المسئولية الوطنية التي تقع على عاتقهم في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن.

وأصدرت الكتلة البرلمانية بياناً أكد على المساهمة الفاعلة والإيجابية بالتعاون مع كافة القوى والفعاليات التي همها إخراج الوطن من دوامة الأوضاع المتردية التي يعيشها أبناء الشعب اليمني وذلك من خلال المساهمة العملية من أعضاء الكتلة سواء في داخل مجلس النواب أو في صفوف المجتمع.

وفي اجتماع مجلس التضامن الوطني والأحرار البرلمانية أقر مشروع لائحة الكتلة وانتخبت هيئة إدارة للكتلة تشكلت من: محمد مقبل الحميري – رئيساً، سالم منصور حيدرة – نائبا ومقرراً، محمد محمد شرده، وعبدة محمد الحذيفي – نائبان، فؤاد واكد – مسئولا للعلاقات، عبدالله حسن خيرات، ومحمد يحيى الشرفي – مستشاران قانونيان، وعلي محمد المخلافي – ناطقا رسميا ومسئولا إعلاميا.

ونُسب للنائب عبده بشر رئيس «كتلة الأحرار» اعتراضه على الكتلة الجديدة.. وقال في بيان إن اندماج الكتلتين «ليس له أساس من الصحة».. وأضاف «لم يعد هناك وجود لكتلة التضامن بعد أن تحولت إلى شركة خاصة».

فيما نفى الحميري أن يكون تشكيل الكتلة الجديدة انشقاقاً عن تكتل «الأحرار» الذي أعلن تشكيله في مطلع شهر مارس من العام الماضي.

تحذير من الحرص على إرضاء الأحزاب على حساب المواطنة

استبق عدد من المراقبين البدء في عملية الإعداد لدستور جديد بالتحذير من ما وصفوه بـ «إخضاع الدستور القادم للتوافق السياسي» في إشارة إلى المساعي التي ستفرض نفسها للأحزاب الفاعلة في اتجاه تبني رؤى وصياغات تشريعية ربما تتوافق مع ما تتضمنه مبادئ هذه الأحزاب.. وأكد مشاركون في حلقة نقاشية بأن مثل هذا التوجه «سيؤدي إلى الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفقا لرغبة طرفي التوافق».. مشددين في بيان ختامي»تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في إعداد وصياغة المنظومة التشريعية المتعلقة بالحقوق والحريات في الدستور اليمني وفي جميع التشريعات ذات الصلة.

«اتحاد القوى الشعبية» يراجع أداءه

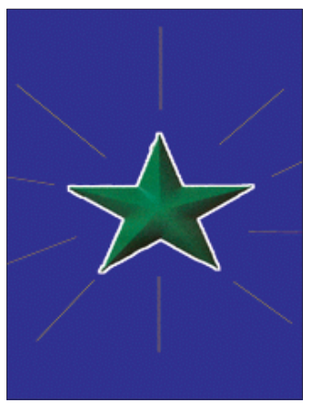

أكد عبدالله صبري أمين الإعلام والثقافة في اتحاد القوى الشعبية على «إن أي تغيير في أداء الحزب مستقبلا سيعتمد على كوادر الحزب وعلى رأسهم ممثليه في الحكومة».. وبحسب مصادر إعلامية أوضح عبدالله صبري أن الاتحاد بصدد مراجعة أداء الحزب بشكل عام إداريا وتنظيميا، كتفاعل طبيعي مع متطلبات المرحلة.

وكانت المصادر قد ذهبت إلى أن هناك توجها إلى إقصاء كوادر الحزب المنضوية ضمن حكومة الوفاق الوطني، وهو ما نفاه صبري.

طالب الأحزاب باتخاذ قرارات

الصراري: لو تركنا النساء دون دعم فلن يحققن أشياء تذكر

اقترح القيادي الاشتراكي علي الصراري على المؤتمر الوطني للمرأة اختيار لجنة «يراعى في تشكيلها تمثيل للأحزاب ومختلف الفعاليات الناشطة، وتكون مهمتها التواصل مع الأحزاب وحكومة الوفاق الوطني ورئيس الجمهورية من أجل أن يكون للنساء عدد كبير ومنصف في اللجنة التي سيناط بها إعداد الدستور للمرحلة القادمة.. وأضاف في المؤتمر الذي نظمه اتحاد نساء اليمن تحت عنوان (مناصرة حقوق المرأة وتمكينها في ظل المتغيرات الجديدة) «هذه اللجنة ينبغي أن تتبنى فكرة أن ينص الدستور بشكل واضح على التمييز الإيجابي لصالح النساء وبالذات في ما يتعلق بإعطائهن نسبة معينة في مجلس النواب والشورى وفي المجالس الحكومية المختلفة بما لا يقل عن٣٠ ٪».. مشيرا إلى أن هذا «يتوافق مع القرار الذي اتخذته قمة بكين للنساء».. وقال «أعتقد أن هذا هو الشيء العملي الذي نستطيع أن نخرج به».. واعتبر الصراري التمييز الإيجابي معالجة يمكن اتخاذها لمجابهة ما اسماه «قهر تاريخي سلط على النساء».. القهر الذي «خلق ثقافة وعادات وسلوكيات كلها وضعت المرأة في مستوى مهين نتاج لهذا التعامل أو لهذا القهر التاريخي».. وأكد القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني على أن من «مسئولية المجتمع –الذكوري– أخلاقيا تقديم تنازل مؤقت لصالح النساء وتميزهن إيجابيا، بمعنى تقديمهن إلى مواقع اتخاذ القرار».. وقال «لو تركنا النساء من دون دعم فإنهن لن يحققن أشياء كثيرة ولهذا فإن التمييز الإيجابي مؤقتا هو أمر مهم في هذه المرحلة».. وتمنى الصراري على «كل الأحزاب اتخاذ قرارا محددا بالتمييز الإيجابي لصالح النساء».

الدكتورة منى المحاقري:

نريد وجودا حقيقيا للمرأة.. سئمنا من وجودنا الشكلي الديكوري

أكدت الدكتورة منى يحيى المحاقري الأستاذ المساعد بجامعة صنعاء بأن عدم قيام قطاع النساء باليمن بمراجعة وضعهن وإعداد أجندة وطنية تدعم قضايا النساء سيؤثر على واقع حقوقها في المستقبل، «ولن يكون وجودها بالشكل الذي يتناسب مع التضحيات التي قدمتها والمعاناة التي تحملتها باعتبار أن المرأة في الفترة الماضية كانت من أشد الفئات التي تعرضت للمعاناة والضغط» والقول للدكتورة المحاقري.. ودعت الباحثة في مركز دراسات المرأة والنوع الاجتماعي جامعة صنعاء في تصريح لـ «أحزب» إلى إخرج «نظام الكوتا إلى حيز النور واعتماد نظام القائمة النسبية».. وقالت «نريد وجودا حقيقيا للمرأة في المؤسسات المختلفة..

سئمنا من وجودنا الشكلي أو تواجدنا الديكوري».. وانتقدت الدكتورة منى المحاقري الآلية التي تعتمدها الأحزاب السياسية في التعامل مع قضايا تمكين المرأة.. وقالت «عودتنا الأحزاب للأسف الشديد خلال الفترة الماضية بأن تنشط في ما يعني بالمرأة أثناء المواسم الانتخابية، مع ذلك ينحصر هذا النشاط في استغلال النساء ككتلة ناخبة والاستفادة من أصوتهن ولا تعمل على وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في هذه الأحزاب».. وترى المحاقري أن قيام الأحزاب بإعادة هيكلة صحيحة واختيار العناصر الكفؤة واعتماد مبدأ الكفاءة، يمكن أن يساعد المرأة على الوصول إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب».

بطاقة حزب

حزب البعث العربي الاشتراكي

- – تاريخ التأسيس: منتصف الخمسينات.
- – مارس نشاطه الحزبي سرياً إلى عام ١٩٩٠م.
- – تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/٨/٢٦م.
- – تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب١٤١٦/٨/٩ الموافق ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م.
- – الأمين العام: د/ عبد الوهاب محمود عبد الحميد.
- – شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م وحصل على ٧مقاعد من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١).
- – شارك في الانتخابات النيابية الثانية ٢٧/ ابريل ١٩٩٧م وحصل على مقعدين (٢) من إجمالي مقاعد البرلمان (٣٠١).
- – شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧/ ابريل ٢٠٠٣م وحصل على مقعدين (٢) من مقاعد البرلمان وبنسبة ٠,٦٦٪.
- – دعم مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية ٢٣سبتمبر ١٩٩٩م.